



العدالة بين الأخلاق والقانون



ريا الخزيرية

تعد العدالة من القيم الاجتماعية السامية في الحياة، وعدها بعض المفكرين إحدى سمات المجتمع المثالي باعتبارها فضيلة شخصية واجتماعية أساسية في التعامل مع الآخرين، وباعتبار العدالة من المفاهيم الشائعة الاستخدام في الأدبيات السياسية والمنظمات الدولية والوطنية فهي تعد قاعدة اجتماعية أساسية لاستمرار حياة البشر. نبين في هذا المقال أهم ما ذكرته الكاتبة أمل مبروك عبد الرحيم في بحث نشرته مجلة التفاهم بعنوان « نظام العدالة ونظام حكم القانون بين كانط وجون رولز ».

زوجته وحقوق الوالدين على أبنائهما وحقوق صاحب المنزل في الوقت الحالي، بينما يتضمن القانون العام (القانون السياسي) العلاقة القانونية بين المواطن من ناحية والوطن أو الدولة من ناحية أخرى.

من هنا ترى الكاتبة بأن كانط ناقش في نظريته عدم إمكانية أن تتحقق العدالة في علاقات البشر بين بعضهم البعض دون أن تكون هناك مظلة قانونية تحكمها الدولة المدنية. بينما يرى رولز الحقوق السياسية والمدنية لا يمكن سلبها من المواطن، وأكثر تلك الحقوق الحرية في الأهداف التي نرغب الوصول إليها. من هنا، يجب على الدولة أن تترك مواطنيها ليعيشوا بحرية تامة وفقا لاختياراتهم الذاتية في ظل فرص المساواة والعدل.

قانون الشعوب

سعى رولز في كتابه قانون الشعوب إلى توسيع مفهوم العدالة لتشمل الساحة الدولية وإيضاح طبيعة العلاقة بين الشعوب الليبرالية وغير الليبرالية، واستخدم كلمة الشعوب بدلا من الدول لتمييزها بعدة مميزات منها: أن الشعوب لا تحركها منافعها الخاصة بل المصالح الأساسية دون أن تمس مصالح الشعوب الأخرى، وهي بذلك تمتلك جانبا أخلاقيا عكس الدول التي تكسب مصالحها على حساب الدول الأخرى فهي شديدة التأثير على الدول الأخرى من حيث تدخلاتها العسكرية التي قد تؤدي إلى الحروب والشور.

وفسر رولز قانون الشعوب من خلال نظريتين الأولى النظرية المثالية وهي: تفسر المجتمعات الليبرالية والسمة وتعرف بأنها دول خارجة عن القانون، أما النظرية اللامثالية تندرج تحتها المجتمعات المغلوب على أمرها أي تلك التي لها ظروف اقتصادية واجتماعية من المستحيل أن تصبح جيدة التنظيم.

من ناحية أخرى ناقشت الكاتبة المبادئ التي وضعها رولز لتحقيق المساواة بين الشعوب والتي تسعح المجال لروابط التعاون بين الشعوب، ولا يمكن من خلالها أن تصل إلى مسمى الدولة العالمية. وهنا يتفق رولز مع كانط بأن فكرة قانون الشعوب تقتضي أن تنفصل الدول عن بعض الدول المجاورة المستقلة التي تطغى على غيرها وتصبح تحت سيطرتها فكلما زادت رقعة الدول ضعف القانون.

أهمية وجود القوانين وأن يتم فرضها على جميع الناس، ويجب السير وفق منهجها؛ وذلك لأنه من خلال القانون نستطيع أن نطبق مبدأ الحرية، ويقصد به معرفة حريتنا دون التعدي على حرية الغير وبالتالي من خلال ذلك نستطيع حماية الفرد العاقل من خلال وجود دولة بها قوانين.

مبادئ العدالة:

ترى الكاتبة بأن رولز تحدث عن العدالة ومبادئها، تلك العدالة التي تنظر لجميع الفئات وتهتم بالحقوق والواجبات والمنافع، ذكر رولز أن للعدالة مبدئين، وهذه المبادئ معنية بتحقيق مصالح الجميع في وضع مغلف بالإنصاف. المبدأ الأول هو الحريات الواسعة المتساوية لكل الفئات، والمبدأ الثاني يتمثل في تنظيم أشكال التفاوت الاجتماعي والاقتصادي ويتحقق ذلك من خلال وجود شرطين: الأول الفرص المتاحة تكون منصفة سواء أكانت في الوظائف أو المواقع، أما الشرط الثاني فهو تحقيق مصالح الفئة الأقل مركزا أو الأقل سلطة، ونستطيع تسميتها بالأقليات أي الالتفات لها وتحقيق مصالحها، وبمعنى أن الشرط الثاني يندرج منه (مبدأ الفرص المنصفة، ومبدأ الفرق)، ومن ثم قام رولز بترتيب أولويات المبادئ استنادا للعقلانية، وذكر أن مبدأ الحريات المتساوية يسبق مبدأ الفرص المنصفة، والفرص المنصفة تسبق مبدأ الفرق وذلك بترتيب تسلسلي دون تبرير الانتهاكات ثم التعويض عنها.

القانون بين العام والخاص:

وتناقش الكاتبة من زاوية أخرى نظرية القانون عند كانط التي تساءل فيها عن: ما القانون؟ كما جاء في كتابه «المبادئ الميتافيزيقية لنظرية الحق» وأجاب عليه بأن الحرية وفقا لمنطق العقل تحدد بطبيعة علاقة الشخص مع الأشخاص الآخرين من خلال أفعالهم التي تؤثر على بعضهم البعض تأثيرا مباشرا؛ فهو ينظر إلى شكل العلاقة بين الشخصين بغض النظر عن تعرض الرغبة والحاجة لكليهما، ويرى كانط بأنه يجب إجبار الناس بشكل قانوني حتى لا يتم التعدي على حرية الآخرين.

ويتضمن القانون الخاص فيما يتعلق بالملكية ويقصد به «ما لي- وما لك» ويشمل التعاملات والعقود، وحقوق الزوج على

العدالة الاجتماعية هي قاعدة أساسية لاستمرار حياة البشر مع بعضهم البعض، حيث استحوذ هذا المفهوم على مختلف الأدبيات السياسية والمنظمات الدولية والوطنية، كما أن العدالة فضيلة سامية وقد ناقشت الكاتبة هذا السياق بضرب مثال بالمفكر الغربي أفلاطون الذي يعد من أوائل العلماء الاجتماعيين القائلين بأن «العدالة أن يمتلك المرء ما ينتمي إليه فعلا، ويؤدي الوظيفة الخاصة به» ويعني ذلك أن كل فرد في الدولة سواء كان طفلا أو رجلا أو امرأة أن يؤدي عمله المنوط به والمناسب لمكانته دون أن يتدخل في عمل غيره.

من ناحية أخرى ترى الكاتبة وجود صراع حول مفهوم العدالة الاجتماعية ويتضح ذلك من خلال توزيع الدخل والوظائف والفرص التعليمية واستخدام الموارد الطبيعية، مما دفع عددا من المفكرين والفلاسفة إلى أن يقدموا رؤى مختلفة عن مفهوم العدالة الذي يرتبط بالأخلاق (الضمير الإنساني الحي)، وبين القانون (الأدبيات السياسية) لأجل الوصول إلى معرفة الحقوق والواجبات الصالحة لكل الأزمان.

يعد جون رولز أحد هؤلاء المفكرين الذين أوضحوا في كتاباتهم بأن العدالة والخير من المفاهيم الأساسية. وقد بين رولز في كتابه «نظرية العدالة» أن الشخص الأخلاقي يستقي من هذين المفهومين (العدل، والخير)، حيث تصوره للعدالة يتعارض مع الفلسفة النفعية التي سيطرت على الفكر الغربي وتقوم على مبدأ «المنفعة هي غاية كل سلوك أخلاقي»، أي أن أخلاقيات الأفعال التي يقوم بها الإنسان تعتمد على تحقيق المنافع ودفع الأضرار، وبالتالي أراد رولز أن يقدم تفسيرا مختلفا ومرصيا لحقوق وواجبات متساوية للمواطنين في الدول التي تحترم الآراء وتستمتع إليها (الديموقراطية).

وناقشت الكاتبة رؤى الفيلسوف كانط (١٧٢٤-١٨٠٤) لمفهوم العدالة وتأتي أيضا على عكس النفعية؛ حيث تقوم الأخلاق لديه على العقل وحده. نادى كانط بوجود قوانين أولية وضرورية تنظم السلوك الإنساني حيث ارتبطت القوانين الأخلاقية عنده بمفهوم للحرية لديه يفرض حدودا على تصرفات الناس ونواياهم الداخلية. لذلك، يرى كانط